Warith Scientific Journal

تحليل تجربة مصر في تمكين المرأة ونصيبها من بعض مكتسبات التنمية المستدامة للمدة (2000-2016)

Analysis of Egypt's experience in empowering women and their share of some sustainable development gains for the period (2000-2016)

نور ضياء عبد الرزاق، ايمان عبد الكاظم الكريطي

جامعة كربلاء، كربلاء، العراق
nooralkreme@gmail.com, eman.abdaLkadhem@uokerbala.edu.iq

المستخلص. لقد حظي مفهوم تمكين المرأة اهتماما بالغا من قبل معظم بلدان العالم لما له من دور فاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهذا المفهوم ينصرف لبيان مدى اسهام المرأة ومشاركتها الفاعلة في جميع نواحي الحياة اذ لا يمكن تحقيق تنمية او نمو اقتصادي ملموس دون اشراك او مساهمة المرأة فقد ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم اخرى مثل قوة الذات والتحكم وسلطة الذات والحياة الكريمة وغيرها فهو اعتراف بالمرأة كعنصر فاعل في خلق التنمية والتنمية المستدامة على حد سواء فقد يكون التمكين اقتصاديا يمثل مدى مشاركة المرأة في القرار الاقتصادي والنشاط الاقتصادي او اجتماعي بحقها في الحصول على التعليم اللائق والصحة كالصحة الانجابية مثلا والقضاء على التمييز ضدها والممارسات الضارة او سياسيا يشير الى مدى مساهمتها في صنع القرار السياسي والاندماج في النقابات والمهن الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني حيث ان تمكين المرأة يحمل بين طياته اهداف عدة منها تحسين وضع المرأة والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية ورفع من شانها في المحافل الوطنية والدولية , ان المرأة هي الاكثر تأثيرا بالفقر والمناخ ونقص الرعاية الصحية والازمات مقارنة بالرجال اضف الى ذلك اسهامها الواضح في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : التمية المستدامة , تمكين المرأة .

Abstract. Achievements of the development of women around the world, the development of economic development or growth without the participation or participation of women, as the concept is linked to the concepts of the concept of self, control, power and life as a general idea and is attached to the links as an active element in creating sustainable development, and the participation of women in economic decision-making and economic or social activity in Access to education and health is the same as health now, and then I read together from their social societies and their effectiveness in establishing closeness and stages in national communication forums, that women are most affected by poverty, climate, lack of health care, and special messages about the messages of children in sustainable development .

Keywords: Sustainable development, empowering women.

1 المقدمة

المرأة هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات وهذه حقيقة اصبح ينادي بها المجتمع وواقع فرض نفسه بفعل الزمن ،فمكانة المرأة معيارا مهما يوضح درجة تقدم أي مجتمع وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث. وفي العقود الا خيرة اصبح الحديث عن دور المرأة وتمكينها على المستويات المحلية

والدولية سواء كان هذا التمكين اقتصاديا او سياسيا او اجتماعيا، وذلك لكونه مفتاحا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. تشكل المرأة العربية شريحة تزيد عن نصف السكان ،ولقد لعبت المرأة العربية في الماضي دورا محدودا في مجالات الحياة ، حيث كانت الثقافة المحيطة والنظرة التقليدية وانتشار الجهل والامية من التحديات التي تواجه المرأة وتحول دون استغلال طاقاتها في تولي المناصب الادارية والممارسة السياسية ، اما في الوقت الحاضر وبما ان العالم يتطور ومجتمعنا العربي غير منفصل عن العالم بسب التقدم التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال ، فقد سعت المرأة العربية الى الديمقراطية وتحقيق المساواة بينها وبين الرجال ، مما اتاح لها فرصا عادلة في التعليم والعمل ، الا ان هذه الجهود غير فعالة بسب تبعية المرأة وثقافة المجتمع العربي في ظل النظم التقليدية التي تحد من قدرة المرأة على العمل والمشاركة السياسية.

2 أسلوب الدراسة

أعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي في تحليل البيانات والمؤشرات قيد الدراسة من خلال الاعتماد على البيانات المستحصلة من التقارير والمصادر الرسمية والأبحاث والدراسات والكتب المتوفرة عن الموضوع.

3 منهجية الدراسة

3.1 مشكلة الدراسة

تشكل المرأة نصف المجتمع، حيث نلاحظ ان عملية اشراك المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر مازال محدود وهذا ناتج عن الموروث الاجتماعي القائم على سياسة الاقصاء والتهميش، مما أدى الى ضعف مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة لذلك تنطلق مشكله البحث من خلال اثارة التساؤلات الأتية:-

-هل هناك سياسات دوليه ومحليه تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة في مصر ؟ وما مدى تطبيقها؟

- هل تمكين المرأة بجوانبه المختلفة سيسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

3.2 اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال ما تحظى به المرأة من اهتمام عالمي من خلال مبدأ التمكين لأن عملية تمكينها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يحقق لها استقلالها ألاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويمثل انصاف للمرأة ويعمل على جعلها شريكاً فاعلاً لاستدامة التنمية .

3.3 اهداف الدراسة

يهدف البحث الى:-

1 التعرف على مفهوم التمكين من جوانبه المختلفة واهم أهدافه ومؤشراته.
2 بيان مفهوم التنمية المستدامة واهم أهدافها وأبعادها
3 إيضاح العلاقة بين تمكين المرأة ومفهوم التنمية المستدامة
4 تحليل واقع تمكين المرأة في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

3.4 فرضية البحث

ان عدم تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، يشكل عائقا كبيراً امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ويؤثر سلبا في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة ، حيث يفترض البحث فرضيتان هما:

- توجد علاقة ارتباط بين تمكين المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

-لا توجد علاقة ارتباط بين تمكين المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

3.5 هيكلية البحث

ولغرض تحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته فقد تم تحليل تجربة مصر في تمكين المرأة و مساهمتها في التنمية المستدامة الجانب النظري للدراسة، وسوف يتم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث .

- المبحث الاول : محور التمكين الاقتصادي للمرأة .
- المبحث الثاني : محور التمكين الاجتماعي للمرأة .
- المبحث الثالث : محور التمكين السياسي للمرأة .

4 خلفية تاريخية عن تمكين المرأة في مصر:-

في الوقت الذي يتزايد فيه إدراك الحكومات في جميع أنحاء العالم الى أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين أصبحت إحدى العقبات الرئيسة التي تعرقل عملية النمو، فإنها تدرك أيضًا أن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمعات أكثر شمولاً وازدهارًا تتمثل في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وعلى الرغم من أن الأمر يعد مسألة حقوق في المقام الأول، فإن جميع الاقتصادات تستفيد أيضًا من تمكين المرأة من استخدام إمكاناتها الاقتصادية الكاملة إذ يؤثر ذلك تأثيرا مباشرًا على القدرة التنافسية للدول، وكذلك على إنتاجيتها ورفاهيتها الاجتماعية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD , 2018 : 1)

وقد احتلت مصر المركز132في مؤشر الفجوة بين الجنسين من بين 144 دولة وفقاً للمؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2016 وذلك مقارنة بالمركز 136 في عام 2015 واستطاعت مصر تضييق الفجوة بين الذكور والإناث وفقا لعدة مؤشرات، أهمها المساواة في الرواتب، وتواجد المرأة في البرلمان والوظائف الإدارية العليا، وانخفاض معدلات الأمية بين النساء وقد أنهت الفجوة بين الذكور والإناث فيما يخص معدلات الالتحاق بالتعليم تقريباً في مصر سواء ما يختص بالتعليم الابتدائي او الثانوي او التعليم العالي وبالرغم من التقدم المتحقق على العديد من الأصعدة إلا أن المرأة المصرية مازالت تمر بظروف اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية تجعل المكانة التي وصلت إليها لا ترقى إلى المستوى المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 من بين17 هدفاً نصت عليهم أجندة التنمية 2030، نص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ويمثل هذا الهدف والمقاصد الخمسة المنبثقة منه برنامج عمل لمعالجة المعوقات الهيكلية وإحداث نقلة في المعايير الاجتماعية من أجل تهيئة مسارات مستدامة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين الواردة في أجندة 2030, وتؤكد الأمم المتحدة على أن المساواة بين الجنسين لا تشكل فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولكن أيضاً أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم (باهي , 2017: 77).

5 محاور تمكين المرأة في مصر :

استطاعت الحكومة المصرية توفير بيئة خصبة تتسم بمشاركة المرأة مشاركة فاعلة من خلال عدة محاور وهي كما يلي (ابو العيون , 2003 : 4) .

المبحث الاول : محور التمكين الاقتصادي للمرأة :-

حققت المرأة المصرية تقدما ملحوظا في مجال التمكين المعرفي فقد بلغت نسبة النساء من بين خريجي الجامعات 53% خلال العام 2012-2013 وعلى الرغم من ذلك تؤكد البيانات الرسمية أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة بين الذكور والإناث في مؤشرات المشاركة في النشاط الاقتصادي حيث لا تتجاوز نسبة الإناث في قوة العمل ربع إجمالي قوة العمل وسوف يتم تناول هذا المحور من خلال ثلاث فقرات الاولى منه

تتناول متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر اما الثانية تتناول نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والفقرة الثالثة نسبة البطالة لدى النساء في مصر.

5.1.1 متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر خلال المدة 2000-2016

بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر للعام 2000 (6000) دولار وبدا بالارتفاع شيئا فشيئا حتى بلغ متوسط الدخل (6240) دولار عام 2001 محققا نمو سنوي بلغ 4% واستمر بالتزايد حتى وصل الى (6380) دولار عام 2002 بمعدل نمو 2.24% واستمر بالارتفاع حتى وصل الى (9620) دولار عام 2010 وبمعدل نمو سنوي 2.12% واستمر على نفس الوتيرة متقدما الى الامام دون تراجع حتى بلغ في عام 2018 (12100) دولار وبمعدل نمو وصل الى 5.13% وذلك نتيجة تطبيق الحكومة المصرية مجموعة من السياسات الاصلاحية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم خلال تلك المدة الامر الذي دفع بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الى الارتفاع المستمر ، وهذا خير دليل على نجاح السياسات الاقتصادية التي طبقتها مصر في تلك المدة والتي اتت ثمارها من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي يوضح ذلك

جدول 1: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر (الف دولار) خلال المدة (2000-2016)%

السنة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	معدل النمو السنوي
2000	6000	–
2001	6240	4
2002	6380	2.24
2003	6560	2.82
2004	6890	5.03
2005	7230	4.93
2006	7880	8.99
2007	8550	8.50
2008	9170	7.25
2009	9420	2.73
2010	9620	2.12
2011	9730	1.14
2012	9940	2.16
2013	10080	1.41
2014	10350	2.68
2015	10750	3.86
2016	11140	3.63

المصدر : بيانات البنك الدولي، جمهورية مصر العربية

العمود رقم (3) اعداد الباحثة بالاعتماد على معادلة $r = \left(\frac{Yt-Yo}{Yo}\right) 100$.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في تزايد مستمر حيث بلغ نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2000-2016) والتي تتراوح من 6000%الى 12100% وان سبب هذا الارتفاع المستمر نتيجة تطبيق الحكومة المصرية مجموعة من السياسات الاصلاحية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي مما ادت الى ارتفاع نصيب الفرد بصورة مستمرة (ابو العيون , 2003 : 4).

5.1.2 نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر خلال المدة2000-2016

يتعلق التمكين الاقتصادي للنساء بتقليل الفجوة بين الجنسين في مستويات الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء. فالنساء يتقاضين أجوراً أقل مقارنة بالرجال ويتركز عملهن في الأنشطة الضعيفة والمتوسطة الأجر، وتقل فرص وصولهن إلى الموارد الاقتصادية. ويمكن بيان نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي مقارنة بالذكور من خلال الجدول التالي :

جدول 2 : نسبة مساهمة الاناث والذكور في النشاط الاقتصادي المـصري خلال المـدة (2000-2016)%

السنة	نسبة مساهمة الاناث	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة الذكور	معدل النمو السنوي
2000	21.69	–	72.62	–
2001	22.10	1.89	71.39	-1.69
2002	20.95	-5.20	71.57	0.25
2003	21.17	1.05	72.07	0.69
2004	21.43	1.23	72.54	0.65
2005	21.74	1.45	72.96	0.58
2006	22.12	1.75	73.25	0.39
2007	23.64	6.87	73.47	0.30
2008	22.39	-5.29	74.48	1.37
2009	23.29	4.02	74.62	0.19
2010	22.98	-1.33	75.69	1.43
2011	22.47	-2.22	75.85	0.21
2012	22.74	1.20	76.28	0.57
2013	23.37	2.77	76.50	0.29
2014	23.66	1.24	76.26	-0.31
2015	23.30	-1.52	74.07	-2.87
2016	23.72	1.80	73.31	-1.03

المصدر: بيانات البنك الدولي ، جمهورية مصر العربية .

الاعمدة (3) و (5) من اعداد الباحثة اعتمادا على المعادلة التالية $r = \left(\frac{Yt-}{Yo}\right) 100$.

ونلاحظ من خلال بيانات الجدول اعلاه انه خلال المدة (2000- 2005) بلغت نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي ما بين (21.69% و 21.74%) . فيما تراوح معدل النمو السنوي للمدة نفسها ما بين (1.89 - 1.45) وهي نسبة متدنية مقارنة بالذكور وذلك بسب وجود الفجوة بين الجنسين ونلاحظ عند النظر الى قوة العمل في النشاط الاقتصادي بالنسبة للشباب نجد أن (5.34 %) يعملون و(7%) لا يعملون ومع ذلك، عند النظر الى الفوارق بين الجنسين بهذا الخصوص ، نجد أن الذكور العاملين يزيدون ست مرات عن الإناث بنفس الفئة العمرية. هذا يعني ان الشابات أكثر تعرضا للبقاء خارج قوة العمل، بينما يكون التحاق الشبان بعمل هو الاكثر احتمالا (برنامج الامم المتحدة الانمائي , 2010:38) . وكذلك بسبب فقدان برنامج الخصخصة لأهميته وضعف القطاع السياحي واحداث الحادي عشر من سبتمبر التي تركت اثاراً واضحة في الاقتصاد المصري، اما خلال المدة (2005-2010) فقد بلغت نسبة مساهمة الاناث ما بين (21.74% الى 22.98%) وبمعدل نمو وصل الى (-1.33%) في عام 2010 مقارنة بالذكور(72.96-75.69) وبمعدل نمو سنوي (1.43) بالرغم من بدء العمل بالخطة الخمسية الا ان الارتفاع في نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كانت ضئيلة مقارنة بالذكور وهذا يعني ان مساهمة المرأة بقيت محدودة نتيجة للمعوقات التي واجهتها المرأة في مصر المتمثلة بالعادات والتقاليد.(برنامج الامم المتحدة الانمائي : 2010 : 38).

5.1.3 معدلات البطالة للإناث والذكور في مصر خلال المدة 2000-2016

تعبر معدلات البطالة سواء كانت مرتفعة او منخفضة عن مدى الاستفادة من البرامج الاصلاحية المطبقة وتشير التقارير الرسمية في مصر الى معدلات البطالة لدى النساء ارتفعت مقابل عدم ارتفاع نسبة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي، الامر الذي يعده عوائق أمام استمرار النساء في سوق العمل، أو عوائق في الدخول إلى القطاعات المولدة لمعدل النمو الاقتصادي، كما أن تراجع أعداد المشتغلات يوضح خللا كبيرا إما في سوق العمل أو في المنهجية الإحصائية، خاصة أن أعداد المشتغلات يرتفع في الأوقات التي يرتفع فيها التضخم وتتآكل فيها الدخول الحقيقية، لذلك من غير المنطقي تراجع أعداد المشتغلات في الوقت الذي زادت فيه أعداد المشتغلين من الرجال (الجراح , 2019: 42- 43) وعلى الرغم من ذلك الا انه لا تزال هنالك شريحة كبيرة تعاني من ارتفاع بمعدلات البطالة بنسبة اعلى من مساهمتهن في النشاط الاقتصادي ويمكن ان نبين ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 3: نسبة البطالة بين الاناث والذكور في الاقتصاد المصري للمدة (2000-2016)%

السنة	بطالة الاناث%	معدل النمو السنوي	بطالة الذكور%	معدل النمو السنوي%
2000	22.94	–	5.11	–
2001	21.97	-4.23	5.65	10.57
2002	24.05	9.47	6.28	11.15
2003	23.67	-1.58	7.61	21.17
2004	25.37	7.18	6.21	-18.39
2005	25.10	-1.06	7.33	18.03
2006	23.92	-4.70	6.67	-9.00

-12.74	5.82	-22.99	18.42	2007
-4.98	5.53	2.44	18.87	2008
-8.86	5.04	18.71	22.40	2009
-5.36	4.77	-1.29	22.11	2010
5.35	8.77	1.54	22.45	2011
6.06	9.24	6.99	24.02	2012
-0.71	9.80	0.62	24.17	2013
-2.98	9.73	-0.70	24	2014
-5.83	9.44	3.96	24.95	2015
-5.83	8.89	-4.93	23.72	2016

المصدر: بيانات البنك الدولي، جمهورية مصر العربية .

العمود (3 و 4) من اعداد الباحثة اعتمادا على المعادلة التالية $r = \left(\frac{Yt-Yo}{Yo}\right) 100$

تشكّل البطالة تحديا هاما يواجه مصر لأكثر من عقدين من الزمن حتّى اليوم اذ ان هناك اسبابا عديدة تقف وراء ارتفاع معدلات البطالة منها ان النمو الاقتصادي الذي استطاعت مصر تحقيقه لم يولي اهمية كبيرة لتطوير القدرات البشرية قدر اهتمامه بتطوير راس المال التكنولوجي بالإضافة الى ذلك فان القطاع الخاص خلق فرص عمل ضئيلة قياسا بمعدل البطالة في مصر بالإضافة الى محدودية النظام التعليمي وتزايد السكان بمعدلات مرتفعة (غنيم , 2015). ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة البطالة لدى النساء بلغت (22.94%) عام 2000 وارتفعت هذه النسبة مقارنة بالذكور حتى بلغت (25.10%) عام 2005 ، وفي عام 2000 بلغت لدى الذكور(5.11%) وارتفعت لتصل الى (7.33%) عام 2005 في بداية المدة وبقدر ما كان هناك تحسن في التوظيف لكن هذا التحسن كان أكثر وضوحا بالنسبة للشبان حيث تراجع معدل البطالة بالنسبة لهم وفقا للتعريف الواسع بنسبة (42 % من 4.18 % الى6.10 %) مقابل انخفاض بنسبة (26 %) فقط بالنسبة للشابات من (7.55 % إلى 40 %) وقد شهد كل من الشبان والشابات تدهورا في التوظيف خلال الفترة من عام 2006 الى عام 2009 ، وهى الفترة التي تزامنت مع بدء ألازمة المالية العالمية التي اثرت بصورة مباشرة على زيادة معدلات البطالة واستمر بالانخفاض الى (-9.00) واستمرت نسبة البطالة لدى الاناث بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى حتة بلغت عام 2010 (22.11%) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بعام 2005 ويرجع ذلك الى الاصلاحات التي شهدها الاقتصاد المصري وتطبيق الخطة الخمسية ثم ارتفعت لتصل الى (24.95%) عام 2015 نتيجة الاحداث التي شهدتها مصر ثم انخفضت الى (23.19%) عام 2019 نتيجة الاصلاحات الجديدة التي اولت للمرأة اهمية كبيرة في المجتمع ومن اهمها مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ودخولهن سوق العمل (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010 : 153) .

المحور الثاني : التمكين الاجتماعي للمرأة في مصر

يمكن تناول هذا المحور من خلال فقرتين الاولى نسبة التعليم بالنسبة للإناث والذكور اما الفقرة الثانية فتتناول العمر المتوقع عند الولادة لدى الاناث والذكور كتعبير عن مستوى الجانب الصحي في مصر.

5.2.1 التعليم

تسعى الحكومة المصرية لتنمية قدرات المرأة من خلال البرامج التعليمة وتنمية مهاراتها لتسهيل اندماجها في المجتمع فقد مثلت نسبة الفتيات 54٪من إجمالي طلبة الجامعات وتمثلت نسبة النساء 65٪ من المستفيدين من برامج التدريب للجهات الحكومية (المجلس القومي للمرأة , 2019 : 6) . ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي والذي يوضح نسبة الاناث المتعلمات مقارنة بالذكور للفئة العمرية من 15 سنة الى 24 سنة , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول 4: نسبة الاناث والذكور المتعلمين من 15 سنة الى 24 سنة خلال المدة (2000-2016)%

السنة	تعليم الاناث%	معدل النمو السنوي	تعليم الذكور%	معدل النمو السنوي%
2000	83.37	—	86.16	—
2001	83.49	0.14	86.29	-1.69
2002	84.07	0.69	86.64	0.25
2003	84.61	0.64	87.11	0.69
2004	85.65	1.22	87.54	0.65
2005	85.58	-0.08	87.56	0.57
2006	85.91	0.39	87.44	0.39
2007	86.36	0.52	87.75	0.30
2008	86.98	0.71	88.09	1.37
2009	87.21	0.26	88.3	0.18
2010	87.4	0.22	88.34	1.43
2011	87.86	0.53	88.46	0.21
2012	88.35	0.56	88.77	0.57
2013	88.72	0.41	88.89	0.28
2014	89.14	0.47	89.14	-0.31
2015	89.53	0.44	89.39	-2.87
2016	89.86	0.37	89.6	-1.02

المصدر: بيانات البنك الدولي ، جمهورية مصر العربية .

العمود (3 و4) من اعداد الباحثة اعتمادا على الصيغة التالية $r = \left(\frac{Yt-Yo}{Yo}\right) 100$

نلاحظ من الجدول اعلاه نسبة تعليم القراءة والكتابة بين الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم من 15 الى 24 سنة 2000من (83.37%) للإناث و (86.16) للذكور وعام 2005 ارتفعت لتصل الى (85.58%) وللذكور (87.56%) ثم ارتفعت نسبة الاناث المتعلمات لتصل الى (87.40%) عام 2010 وللذكور (88.34%) وبمعدل نمو السنوي (1.34 %) يعزى ذلك الى تعزيز مبدا المساواة بين الجنسين في التعليم

بمصر حيث نلاحظ تحسين مطرد بسب الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة. على مدى الستون عام الماضية و واصلت نسبة انضمام الفتيات الى المنظومة التعليمية حتى بلغت (90.39%) (الامم المتحدة, 2004: 24).

جدول 5: معدلات الالتحاق بالابتدائية والثانوية في مصر خلال المدة (2000- 2016)%

السنة	الالتحاق الابتدائي		الالتحاق الثانوي	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
2000	100	80	80	60
.2001	100	80	80	60
2002	100	80	80	60
2003	100	80	80	60
2004	100	80	80	60
2005	100	80	80	60
2006	105	90	85	70
2007	105	90	85	70
2008	105	90	85	70
2009	105	90	85	70
2010	105	90	85	70
2011	110	100	90	80
2012	110	100	90	80
2013	110	100	90	80
2014	110	100	90	80
2015	110	100	90	80
2016	110	100	90	80

المصدر : بيانات البنك الدولي , معهد اليونسكو ، جمهورية مصر العربية .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي للذكور اعلى من نسبة الالتحاق بالإناث حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم للذكو للمدة من (2000-2004) (100%) اما الاناث فقد كانت (80%) لنفس المدة , اما التعليم الثانوي للذكور كان بنسبة (80%) وهي نسبة اعلى مقارنة بالإناث حيث بلغت النسبة (60%) ولكن بعد هذه المدة نلاحظ ارتفاع مستمر في معدلات الالتحاق سواء كان بالنسبة للذكور او الاناث للمدة من (2005 -2016) رغم تحسن الملحوظ في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي لكن نسبة الذكور استمرت اعلى من الاناث حتى بعد اقرار جوهر تحقيق تكافؤ الفرص بالتعليم الذي اقره الدستور المصري

ونص عليه قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981 التعليم الزامي وبالرغم من أن التعليم مجاني في جميع المراحل، الى أن هذا لا يعني بالضرورة حصول الأفراد عليه نظرا لوجود بعض المعوقات التي ترجع إلى الأفراد أنفسهم، وظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية ، إضافة إلى وجود بعض القيود التشريعية التي يضعها المشرع كشرط للحصول على هذا الحق مثل شرط السن، أو مجموع معين لالتحاق بالمرحلة اللاحقة (بغدادي , 2015:351) ويعود سبب التحاق الذكور اكثر من الاناث وذلك بسب أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الالتزام والواقع حيث ان (16 %) من الإناث أعمارهن ما بين الثامنة عشر والتاسعة عشر لم يلتحقن بالمدارس قط، وهن أساسا وجود ازدواجية في التعليم ، والمناطق ريفية، وهو ما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص، وأيضا الفجوة القادرون من أبناء الأغنياء إلى التعليم الأجنبي والخاص، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي والعام ، كما لوحظ انحياز التعليم ضد الإناث لصالح الذكور، وضد الريف لصالح الحضر، وضد الطبقات الدنيا لصالح الطبقات العليا، وكذلك التفاوت الكبير في الإنفاق الحكومي على المدارس بين المحافظات المختلفة ، بالإضافة إلى الفجوة بين نوعية التعليم المقدم في المدارس الحكومية والتعليم المقدم في المدارس الخاصة، وبين الخدمات المقدمة لتلاميذ القاهرة والتلاميذ في بقية المحافظات، وهذا إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بصورة مختلفة (سالم , 2004:40) تقوم المعايير النوعية و تقاليد المجتمع بدور هام في تقرير أحقية تخصيص موارد لتعليم المرأة من عدمه. في النموذج التقليدي للنوع يعتبر تعليم الرجال أكثر فائدة حيث أنه من المتوقع من الرجل أن يكون مصدر الرزق الوحيد في الأسرة ، وهذا احد الاسباب للزيادة نسبة الاناث عن الذكو في التعليم ،لكن معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي أقل بكثير خصوصا للإناث لان هناك أسباب اقتصادية و مؤسسية و ثقافية لمعدلات الالتحاق المنخفضة في التعليم الثانوي ، يبقي الفقر عائقا رئيسيا للالتحاق بالمدرسة، عندما يحتاج الآباء الفقراء إلى اختيار أحد أطفالهم للحصول علي تعليم، فهناك ميل إلي استبعاد الإناث أولا، بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فدليل التعادل النوعي المصري، و الذي يقوم بقياس النسبة بين الإناث والذكور ومعدلات توقع الحياة الدراسية المفترضة للذكور، أقل من 1 مما يشير الى عدم تكافؤ في صالح الذكور (الكيزار واخرون , 2019: 10- 11).

جدول 6: التسرب في التعليم الابتدائي والثانوي للذكور والاناث في مصر للمدة من (2010-2016)%

السنة	التسرب الابتدائي		التسرب الثانوي	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
2010	0.15	0.35	6.5	5.6
2011	0.15	0.35	6.5	5.6
2012	0.15	0.35	6.5	5.6
2013	0.67	0.45	4.36	4.58
2014	0.67	0.45	4.36	4.58
2015	0.55	0.39	4.14	3.86
2016	0.5	0.3	3.2	3.0

المصدر : برنامج الامم المتحدة تقارير التنمية البشرية ،2011، نشرات متفرقة .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة التسرب من المدارس الابتدائية للذكور اعلى مقارنة بالإناث للمدة من (2010-2012) حيث بلغت نسبة الذكور(0.15%) وللإناث (0.35%) وذلك بسب العادات والتقاليد اما التعليم الثانوي للذكور كان اقل مقارنة من الاناث حيث بلغت نسبة الذكور (5.6 %) وللإناث (6.5%) بعدها

بدء التسرب بالارتفاع للمدة من (2013-2014) للذكور بلغ (0.67%) اما الاناث انخفض ليصل الى (0.45%) اما التعليم الثانوي كانت النسب متقاربة لكن الذكور اعلى بقليل حيث بلغت نسبة (4.36%) والاناث (4.58%) نلاحظ ان النسب غير مستقرة بالارتفاع والانخفاض بين الذكور والاناث تارة ترتفع وتارة اخرى تنخفض وذلك بسب العوامل الاجتماعية المتمثلة بالزواج المبكر وانتشار الامية بين الوالدين و مصاحبة رفقاء السوء والخلافات الزوجية والطلاق ، وكذلك هناك عوامل اقتصادية تتمثل بالخروج للعمل لمعاونة الاسرة والاقتصار على تعليم احد الجنسين او بسب العوامل البيئية المتمثلة ببعد مكان المدرسة عن السكن او عوامل شخصية مثل تدني الدافعية للتعليم او الاحباط والانعزالية وبعد عام 2015 بدء التسرب بالانخفاض تدريجيا بشكل مستمر حيث بلغت التعليم الابتدائي للذكور (0.55%) اما الاناث كانت بنسبة اقل مقارنة بالذكور حيث بلغت (0.39%) اما التعليم الثانوي كانت نسبة الاناث منخفضة مقارنة بالذكور حيث بلغت نسبة التعليم للذكور (4.14%) اما الاناث انخفضت لتصل الى (3.86 %) , بعدها انخفضت نسبة التسرب بشكل كبير جدا للمدة من (2016- 2018) بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي للذكور والاناث حيث بلغت نسبة التعليم للذكور (0.5%) وللإناث (0.3%) اما التعليم الثانوية فقد كانت النسب متقاربة حيث بلغت (3.2%) للذكور و(3.0%) للإناث في نفس المدة (الهادي وهبة , 2017: 153-154-155)

5.2.2 العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث و الذكور في مصر

رغم التحسن الكبير في معدل العمر المتوقع في العشرين السنة الماضية في مصر ،لكن الفوارق بين الجنسين مازالت مستمرة فأن المرأة تعيش لمدة أطول من الرجل بنسبة 4،5%ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الاتي (ألامم المتحدة , 2014: 16)

جدول (7) . ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 7: العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث والذكور في مصر خلال المدة (2000-2016)

السنة	العمر المتوقع عند الولادة للإناث	معدل النمو السنوي	العمر المتوقع عند الولادة للذكور	معدل النمو السنوي
2000	71	–	66	–
2001	71	0.26	66	0.30
2002	71	0.21	66	0.27
2003	71	0.21	66	0.26
2004	71	0.19	66	0.25
2005	71	0.21	67	0.27
2006	71	0.21	67	0.28
2007	72	0.21	67	0.31
2008	72	0.22	67	0.31
2009	72	0.22	67	0.31
2010	72	0.22	68	0.32
2011	72	0.25	68	0.31

0.31	68	0.25	72	2012
0.28	68	0.26	73	2013
0.28	68	0.27	73	2014
0.25	69	0.27	73	2015
0.23	69	0.29	73	2016

المصدر : البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، نشرات متفرقة.

العمود (3,5) من اعداد الباحثة اعتمادا على المعادلة التالية $r = \left(\frac{Yt}{Yo}\right) 100$

استفادت المرأة من دعم الرعاية الصحية في مصر واستفادت من خدمات الأسرة والصحة المقدمة من قبل الحكومة، اذ كان العمر المتوقع للإناث في مصر عام 2000 (71) وبقيت هذه نسبة مستقرة نوعا ما حتى عام 2005 والتي شهد فيها مصر تحولا سياسيا كبيرا انعكست اثاره على الواقع الصحي اذ بلغ العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث والذكور على حد سواء (71) بالنسبة للإناث (67) بالنسبة للذكور وبمعدل نمو سنوي بلغ (21) بالنسبة للإناث و (27) بالنسبة للذكور وذلك بسبب ضعف إمكانيات القطاع الحكومي (أدوية وأجهزة) ونتيجة لضعف التدريب وعدم كفايته وخاصة الجزء العملي لاكتساب المهارات اللازمة خلال عام 2005 وبقي العمر المتوقع عند الولادة تتراوح عند 72 بتفاوتات طفيفة من عام الى اخر بالنسبة للإناث وعند 68 بالنسبة للذكور وذلك بسب ضعف امكانيات القطاع الحكومي ، الا انه في عام 2013 حدثت مجموعة من الاصلاحات شملت القطاع الصحي منها توسيع مظلة التأمين الصحي القديمة داخل الهيئة العامة للتأمين الصحي بإضافة الأطفال من سن يوم وحتى السابعة، وضم المرأة المعيلة لمظلة التأمين الصحي، وإنشاء إدارة للصيانة، وإصلاح نظام التعاقدات ، وعلاج حالات الطوارئ بالمجان , على أن يتحمل برنامج العلاج على نفقة الدولة تكلفة تلك النفقات (حمدي , 2019: 4) واستمر العمر المتوقع عند الولادة بالارتفاع حتى بلغ (73) بالنسبة للإناث و (69) بالنسبة للذكور في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي وصل الى (0.27) للإناث و(0.23) بالنسبة للذكور وجاء ذلك نتيجة اطلاق المبادرات الصحية الرئاسية والتي ضمت بين ثناياها مجموعة من المبدرات الاخرى منها مبادرة 100 مليون صحة ،مبادرة نور الحياة لمكافحة العمى و مبادرة انشاء 1000 وحدة غسيل كلى (جاويش, 2019: 18).

5.2.3 الرعاية الصحية المقدمة للمرأة في مصر للمدة 2000-2016

في ضوء التحولات السياسية والاصلاحات التي شملت مختلف القطاعات ومنها القطاع الصحي كان للمرأة نصيب منها اذ انها حصلت على خدمات صحية جيدة اذا ما قورنت بالفترات السابقة ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 8 : نسبة الرعاية الصحية المقدمة للمرأة في مصر خلال المدة (2000-2016)%

السنة	نسبة الرعاية الصحية المقدمة
2000	52.9
2001	52.9
2002	52.9
2003	68.7
2004	68.7

2005	69.6
2006	69.6
2007	69.6
2008	73.6
2009	73.6
2010	73.6
2011	73.6
2012	73.6
2013	73.6
2014	90.3
2015	90.3
2016	90.3

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، نشرات متفرقة .

ويتضح من الجدول اعلاه ان الفترة من عام 2000 الى عام 2002 بلغت نسبة الرعاية الصحية المقدمة للمرأة 52.9% بفضل الدعم الصحي الذي قدمته الحكومة المصرية في تلك المدة والذي استفادت منه الاسر بشكل عام والمرأة بشكل خاص ثم ارتفعت الخدمات والرعاية الصحية المقدمة للمرأة الى (69.6%) خلال المدة 2003 – 2007 بالرغم من التحولات السياسية الكبيرة الا ان القطاع الصحي استمر بتقديم خدماته الى المرأة ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (73.6) خلال المدة 2008-2013 الا انه في المدة (2014 -2016) بدأت نسبة الرعايا تتحسن بشكل ملحوظ حيث بلغت (90.3%) حيث شمل القطاع الصحي تحسينات منها توسيع مظلة التأمين الصحي القديمة داخل الهيئة العامة للتأمين الصحي بإضافة الأطفال من سن يوم وحتى السابعة، وضم المرأة المعيلة لمظلة التأمين الصحي، وإنشاء إدارة للصيانة ، وإصلاح نظام التعاقدات، وعلاج حالات الطوارئ بالمجان . على أن يتحمل برنامج العلاج على نفقة الدولة تكلفة تلك النفقات مما ادى الى ارتفاع الخدمات الصحية المقدمة للمرأة الى (90.3%) (جاويش , 2019 : 18).

المبحث الثالث : محور التمكين السياسي

لقد زادت نسبة مشاركة النساء في البرلمان المصري من 2٪ في عام 2013إلى 15٪في عام 2018وتمثل هذه النسبة أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري. كما حصلت المرأة المصرية علي نسبة 25% من البرلمان المصري في لتعديلات الدستورية الجديدة في 2019.بالاضافة الى زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6٪ في عام 2015إلى 20٪ في عام 2017ثم إلى 25٪ في عام 2018 وهو أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري. كما ان 25٪هي نسبة النساء في المجالس المحلية القادمة ،كما ان أعلى حصة على الإطلاق للنساء في المجالس المحلية بلغت 25٪. كما زادت نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17٪في عام 2017إلى 27٪في عام 2018. في حين وصلت نسبة النساء في البنك المركزي المصري إلي 25٪ .

بالإضافة الى ارتفاع نسبة النساء في مجالس البنوك من10٪ في عام 2018إلى 12٪ في عام 2019 وزادت نسبة النساء العاملات في شركات المساهمة والهيئات العامة من 418عام 2017إلى (441) عام 2018 (المجلس القومي للمرأة , 2019 :2) . ويهدف هذا المحور الى تحقيق الهدف الرئيسي له بالإضافة الى مجموعة من الاهداف الفرعية ويتمثل الهدف الرئيسي بتحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة اشكالها بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي بالإضافة الى منع التمييز ضدها في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء لتحقيق النجاح في تقلد تلك المناصب (المجلس القومي للمرأة , 2017: 26) .

اما الاهداف التفصيلية الفرعية الاخرى فهي :

1 زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات.
2 الوصول الى تمثيل نيابي متوازن .
3 اداء متميز في التشريع والرقابة.

ويمكن القول ان مساهمة المرأة واشتراكها في العملية السياسية ليست وليدة اليوم وانما تعود الى حقبة السبعينات من القرن الماضي ويمكن ان نبين ذلك من خلال الجدول الاتي :

جدول 9 : نسبة مساهمة المرأة في العملية السياسية خلال المدة (2000-2016)%

المدة	نسبة مساهمة المرأة في العملية السياسية %
2005-2000	3
2009-2005	2
2010	13
2012	2
2013	2
2014	2
2015	16
2016	16

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في مصر .

ونلاحظ من الجدول اعلاه قد بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمان خلال المدة 2000-2005 (3%) 2005-2010 (2%) الا ان هذه النسبة قد ارتفعت في عام 2010 الى (13%) وعاودت الانخفاض الى (2%) في عام 2012 وظلت هذه النسبة مستقرة الى عام 2014 الا انها ارتفعت في عامي 2015 و 2016 الى (16%) (برنامج الامم المتحدة الانمائي, 2003: 32) حيث نلاحظ ان نسب المشاركة للنساء غير مستقرة وذلك بسب مواجهة النساء عائق الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية التي ترفض وجود النساء في المجال العام ، وتحدد لها دور تقليدي داخل الأسرة، وترى أن النساء لسن قادرات على صنع القرار، وأنهن دائما في حاجة لمن يدير لهن شؤونهن ويتولى مسئوليتهن ، حيث ارتبطت أعلى معدلات مشاركة للنساء في مجلس النواب بتخصيص كوتا للنساء خلال مجالس2010 - 2015 وباستثناء هذه المجالس كانت نسب تمثيل النساء في البرلمان محدودة للغاية، حيث تراوحت بين (0.57%) في حدها ادنى و(9.3 %) فيها حدها الاقصى، أجريت انتخابات برلمان 2015 والمجتمع يمر بحالة استقطاب بسبب تصاعد الأحداث الإرهابية والممارسات التي قامت بها جماعة لإخوان بعد 30 يونيو، و لم تشارك في هذه الانتخابات أحزاب التيار الديمقراطي والحرية تحت التأسيس وقوى وشخصيات سياسية ممن ينتمون للتيار المدني الديمقراطي بسبب ملاحظات وانتقادات

لهم على سير العملية الانتخابية، وتدخل بعض أجهزة الدولة في العملية الانتخابية، وكان للتيارات الدينية التي تتبنى خطاب رجعي والتي شكلت مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي اتخذت بعد ا قيمياُوطبقت على المرأة فقط، ومن بينها: (الفضيلة، أو الشرف،) التي ارتبطت بالدرجة الاولى بجسد المرأة (عدلي واخرون , 2017: 34-41-93) .

6 الاستنتاجات والتوصيات

6.1 الاستنتاجات

1 شغلت المرأة ألمصرية حيزاً كبيراً من الادوار الفعالة في جميع مجالات الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان حكم مشاركه المرأة دليل على وعي المجتمع وحضارته حيث تدل على وصول المجتمع الى مرحله معينه من التقدم والرقي .

2 لا زالت الدعوة الى تحرير المرأة ألمصرية تعاني الكثير من المشاكل فضلا عن وجود عراقيل كثيره تحول دون مشاركتها في التنمية الاقتصادية وامتلاكها الشركات والاعمال التجارية والمشاريع الإنتاجية والسبب الرئيس يرجع الى العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع فضلا عن وجود عراقيل كثيره تحول دون مشاركتها في التنمية الاقتصادية وامتلاكها الشركات والاعمال التجارية والمشاريع الإنتاجية والسبب الرئيسي يرجع الى العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع .

3 العامل البيئي والتعليمي الثقافي له التأثير الكبير في اتخاذ قرار على المرأة ألمصرية والاختلاف واضح من حيث تمكين المرأة خياريا فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع مؤشر التمكين الخياري لها وكلما اقتربت المرأة من مكان اقامتها من البيئة الحضرية كلما ايضا ارتفع مؤشر ومستوي تمكينها وتحررها خياريا.

4 لقد اثمرت جهود الحكومة في تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم ويبدو ذلك واضحا من تزايد معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية وتزايد مخرجات التعليم العالي الا ان التحديات التي تواجه المرأة المصرية وضيق سوق العمل وسياسة التنظير المبنية على اساس النوع فضلا عن ارتفاع نسبه الاناث اللواتي تخصصهن بدخل في نظام العلوم والإنسانية والأدبية مما ادى الى تزايد نسبه البطالة بين النساء مقارنه بالرجال وضعف معدل مشاركه النساء في النشاط الاقتصادي والا سياسه التنظير المبنية على اساس النوع فضلا عن ارتفاع نسبه الاناث اللواتي تخصصا تسخط هن يدخل في نظام العلوم والإنسانية والأدبية مما ادى الى تزايد نسبه البطالة بين النساء مقارنه بالرجال وضعف معدل مشاركه النساء في النشاط الاقتصادي .

5 هناك عدم وعي و ضعف للمرأة المصرية في مستوى القناعة و المعرفة لدى المرأة نفسها بحقوقها و حرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومنذ مرحلة المراهقة اذ توجد قناعة تامة بأن قرارها يجب ان يكون بيد غيرها .

6.2 التوصيات

1 تعزيز الالتزام والعمل على المستوى والوطني والمحلي نحو تقوية مركز المرأة المصرية والمساهمة في التنمية

2 اعادة صياغة البرامج التعليمية والتدريبية وبالشكل الذي يضمن تامين المعرفة الحديثة و رفع مستوى المهارة التكنولوجية بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات سوق العمل وبما يحقق امكانيه التوظيف الذاتي لهن من خلال اعتماد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .

3 احداث تغيرات نوعيه في الثقافة السائدة ضمن اطر جديده تعمل على صياغه مواقف جديده من المرأة المصرية والعمل على تنقيه المناهج التعليمية والإعلامية من الاساليب التي تغذي لديها روح الخضوع وتغرس في داخلها ما يعيق روح الابداع والعمل على تبني الاساليب التربوية التي تمنح الفرصة لتغيير نظره المجتمع لهن والشعور بالمسؤولية تجاههن .

4 قيام الدولة بإعادة النظر بشان تقديم بعض الخدمات الرئيسة في خدمات الرعاية الصحية للأمهات الحوامل والاطفال والخدمات التعليمية التي تتمثل في دور الحضانة ورياض الاطفال وذلك لتمكين

المرأة المصرية من الجمع بين مسؤوليه الاسرة ومسؤوليه العمل للحد من المشاكل التي تواجه النساء في مواقع العمل.

5 زيادة وعي المرأة المصرية بأهمية الدور الذي يمكن ان تمارسه في تحقيق التنمية من خلال البرامج التثقيفية والاعلامية

المصادر

أحمد غنيم ، البطالة في مصر ، البوابة العربية للتنمية ، مقال منشور بتاريخ17فبراير 2015.

الامم المتحدة ،لجنة الاسكان والتنمية الدورة السابعة والاربعون 7-11 نيسان / أبريل البند 3، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،2014.

الامم المتحدة ، تقرير الأهداف الانمائية للاليفية التقرير القطري الثاني ،وزارة التخطيط، مصر،2004.

برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية (شباب مصر بناة مستقبلنا)،مصر2010.

جينزس ألكيزار واخرون ،النساء والعمل في مصر دراسة حالة لقطاعي السياحة وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات ورقة عمل ،مسة التدريب الأوربية ،2019

رجاء عبد المجيد سالم ،السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الاساسي في مصر للفترة من (1980-2000) دراسة تحليلية .رسالة دكتوراه ،كلية الدراسات الانسانية ،جامعة الأزهر ،2004.

ريهام باهي ، التمكين الاقتصادي والاجتماعي واثره على المشاركة السياسية للمرأة –خبرات دولية ،مؤسسة فريدريش إيبرت ، 1ط،مصر ،2017.

طاهر محمد الهادي وهبة الشحات دحروج ،تسرب الفتيات من التعليم :أزمة امة.....والطريق الى المستقبل ،كلية التربية ،جامعة قناة السويس، ألمجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والانسانية ،العدد(6)،2017.

عدلي ،هويدا , المشاركة السياسية للمرأة , مؤسسة فريد رشيد أيبرت (مكتب مصر) , الطبعة الاولى , مصر , 2017.

عمر الجراح ، مصطفى النمر ، الاقتصاد المصري بعد 2013قراءة تحليلية ، المعهد المصري للدراسات ،مصر ،2019.

المجلس القومي للمرأة ، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، ط1، مارس، جمهورية مصر العربية ،20017.

المجلس القومي للمرأة ، جهود تمكين المرأة المصرية 2014-2019، اغسطس 2019.

المجلس القومي للمرأة ،جهود تمكين المرأة المصرية بين(2014-2019) القاهرة،2001.

محمد عباس ، امجد حمدي ، الانفاق على الصحة في النظم المصرية دراسة مقارنة، المعهد المصري للدراسات ،2019.

محمود أبو العيون ،تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجيهات المستقبلية ، ورقة عمل 78البنك المركزي المصري، مصر ،2003

مصطفى جاويش، السياسة الصحية لماذا غابت عن التعديلات الدستورية في مصر، المعهد المصري للدراسات ،2019.

منار محمد اسماعيل بغدادي ، تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر ،مجلة دراسات في التعليم الجامعي العدد الثلاثون ،مصر ،2015.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية ، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جمهورية مر العربية ،20018.